https://farid.ps/articles/from_coexistance_to_genocide_the_systematic_destruction_of_pale

من التعايش إلى الإبادة الجماعية: التدمير المنهجي لفلسطين

في القرن التاسع عشر، كانت فلسطين تحت الحكم العثماني نموذجًا للتعايش المشترك. عاش المسلمون والمسيحيون واليهود - حوالي 25,000 يهودي سفاردي ومزراحي وسط أغلبية عربية - جنبًا إلى جنب في مدن مثل القدس والخليل ويافا. تقاسموا الأسواق والأحياء والتقاليد الثقافية، حيث منح نظام الملل العثماني الأقليات مثل اليهود وضعًا محميًا. وعلى الرغم من التوترات البسيطة، كانت النزاعات العنيفة نادرة، وغالبًا ما تجاوزت الروابط الاجتماعية الدين. تحطم هذا السلام الهش بمشروع استعماري أعطى الأولوية لطموحات الصهيونية الأوروبية على حساب الأغلبية الفلسطينية الأصلية، مما أدى إلى 77 عامًا من التهجير والفصل العنصري والإبادة الجماعية.

الحركة الصهيونية، التي أسسها ثيودور هرتزل في مؤتمر الصهيونية عام 1897، أعلنت فلسطين هدفًا لدولة يهودية في عام 1899، مدفوعة بمعاداة السامية الأوروبية والغطرسة الاستعمارية. ظهرت مستوطنات صغيرة، ممولة برؤوس أموال أوروبية، عبر فلسطين، نازحة المزارعين المحليين بشراء الأراضي من ملاك عثمانيين غائبين. أدى إحياء اللغة العبرية كلغة حديثة إلى تعزيز هوية انفصالية، عازلة المجتمعات اليهودية المندمجة مع العرب. بحلول عام 1917، شهد إعلان بلفور - الذي صيغه اللوبي الصهيوني البارون روتشيلد - تعهد وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور بمنح فلسطين، وهي أرض لم يكن له الحق في منحها، لتكون وطنًا يهوديًا، متجاهلاً حقوق وتطلعات الأغلبية العربية.

شهدت الثلاثينيات تصعيدًا إضافيًا مع اتفاقية الهعفرة، وهي صفقة مروعة بين الجماعات الصهيونية وألمانيا النازية. نقلت 60,000 يهودي ألماني وأصولهم إلى فلسطين مقابل سلع ألمانية. مع ارتفاع الهجرة اليهودية إلى 450,000 بحلول عام 1939، أطلقت الجماعات شبه العسكرية الصهيونية مثل الإرغون وليحي الإرهاب. هجماتهم بالقنابل، مثل هجوم فندق الملك داود عام 1946 الذي أودى بحياة 91 شخصًا، واغتيالات أهداف بريطانية وعربية جعلت الانتداب البريطاني غير قابل للحكم. أدى انسحاب بريطانيا في عام 1947 إلى خطة التقسيم الأممية، وهي خطة غير عادلة بشكل صارخ أشعلت النكبة ومهدت لعقود من المعاناة الفلسطينية.

ظلم خطة تقسيم الأمم المتحدة

كانت خطة تقسيم الأمم المتحدة لعام 1947 (القرار 181) تقسيمًا استعماريًا يتحدى العدالة والحق في تقرير المصير. على الرغم من أن الفلسطينيين شكلوا 67% من السكان (1.2 مليون) واليهود 33% (600,000)، خصصت الخطة 56% من أراضي فلسطين لدولة يهودية، بما في ذلك المناطق الساحلية الخصبة والمراكز الاقتصادية الرئيسية مثل يافا وحيفا. تم تخصيص 43% فقط للفلسطينيين، الذين كانوا يمتلكون 94% من الأرض وعاشوا فيها لقرون، في أراضٍ مجزأة وأقل خصوبة في الضفة الغربية وغزة. تجاهلت الخطة الواقع الديموغرافي: امتلك اليهود أقل من 7% من الأرض وكانوا أقلية في كل منطقة باستثناء يافا. اقتُرحت القدس، المدينة المقدسة المشتركة، كمنطقة دولية، متجاهلة مطالب الفلسطينيين. رفضت الأغلبية العربية الخطة كانتهاك لحقوقهم، بينما قبلها القادة الصهاينة كخطوة نحو السيطرة الإقليمية الأكبر، كما أظهر لاحقًا توسعهم خارج الحدود المخصصة. فرضت الأمم المتحدة، التي هيمنت عليها القوى الغربية، هذا التقسيم دون استشارة الفلسطينيين، مما يعكس الغطرسة الاستعمارية وإعطاء الأولوية للتطلعات الصهيونية على السيادة الأصلية.

النكبة وإرثها

في عام 1948، أدى إعلان إسرائيل عن قيام الدولة إلى إطلاق النكبة - "الكارثة" بالعربية. تم طرد أو فرّ أكثر من 700,000 فلسطيني، نصف السكان العرب، قسرًا أو خوفًا مع هدم الميليشيات الصهيونية أكثر من 500 قرية. عززت المجازر مثل دير ياسين، حيث ذُبح أكثر من 100 مدني، الخوف. تم تهجير الفلسطينيين إلى غزة والضفة الغربية ومخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان وسوريا، ومُنعوا من العودة. هذا التطهير العرقي، الذي خطط له بعناية أشخاص مثل يوسف فايتس، مسؤول الصندوق القومي اليهودي الذي أعلن في عام 1940، "لا مكان للشعبين في هذا البلد... الحل الوحيد هو فلسطين... بدون عرب،" وضع الأساس لدولة الفصل العنصري الإسرائيلية. شكلت رؤية فايتس للنقل القسري وحشية النكبة وتستمر في الصدى في تهجير الفلسطينيين.

التهجير والنزوح في الضفة الغربية

منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967، كان التهجير مستمرًا. يعيش الآن أكثر من 700,000 مستوطن إسرائيلي في مستوطنات غير قانونية، بنيت على أراضٍ فلسطينية مسروقة، مما يجزئ الضفة الغربية إلى جيوب منفصلة. أدت سياسات إسرائيل - مصادرة الأراضي، هدم المنازل، والتصاريح المقيدة - إلى تهجير عشرات الآلاف. وفقًا لبيتسيلم، تم هدم أكثر من 20,000 منزل فلسطيني منذ عام 1967، غالبًا بحجة عدم وجود تصاريح، التي نادرًا ما تمنحها إسرائيل. في مناطق مثل وادي الأردن والقدس الشرقية، تواجه مجتمعات بأكملها الطرد؛ على سبيل المثال، يواجه 1,000 من سكان مسافر يطا التهديد بالإزالة لتوسيع المناطق العسكرية. استولت التوسعات الاستيطانية، بدعم من القانون الإسرائيلي والحماية العسكرية، على أكثر من 40% من أراضي الضفة الغربية، مع حصر الفلسطينيين في 165 "جزيرة" تحت سيطرة مشددة. نقاط التفتيش والحواجز وجدار الفصل - الذي اعتبره محكمة العدل الدولية غير قانوني في عام 2004 - يفصل بين العائلات والأراضي الزراعية وسبل العيش، مما يجعل الحياة الفلسطينية غير مستدامة. هذه السرقة المنهجية، إلى جانب حرمانهم من حقوق البناء، تجبر على النزوح مع ترسيخ الفصل العنصري.

عنف المستوطنين في الضفة الغربية

عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية هو إرهاب يومي، مدعوم بالتواطؤ الحكومي. يهاجم المستوطنون، غالبًا مسلحون ومحميون من قبل القوات الإسرائيلية، المزارعين والرعاة والقرى الفلسطينية، بهدف طردهم من أراضيهم. في عام 2024 وحده، وثقت الأمم المتحدة أكثر من 1,200 هجوم مستوطن، بما في ذلك الحرق العمد والتخريب والاعتداءات البدنية. في قرى مثل حوارة وقصرة، أحرق المستوطنون منازل وأشجار زيتون وماشية، مع حوادث مثل مجزرة حوارة عام 2023 التي أسفرت عن مقتل فلسطيني واحد وإصابة مئات آخرين. غالبًا ما يقف الجنود الإسرائيليون متفرجين أو يتدخلون ضد الفلسطينيين الذين يدافعون عن أنفسهم. وفقًا لبيتسيلم، خلق المستوطنون، بدعم من المواقع العسكرية، "مناطق محظورة" للفلسطينيين، مستولين على آلاف الأفدنة من خلال العنف. تهدف مجموعات المستوطنين المتطرفين، مثل شباب التلال، صراحة إلى طرد الفلسطينيين، مدعومين بشخصيات حكومية مثل بتسلئيل سموتريتش، الذي يشرف على سياسة الاستيطان ودعا إلى "إخضاع" الفلسطينيين. هذا العنف، الذي نادرًا ما يُحاسب عليه، هو أداة للتطهير العرقي، مما يجعل وجود الفلسطينيين محفوفًا بالمخاطر.

الخطاب والأفعال الإبادية

لطالما قام قادة إسرائيل بتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، مبررين الفظائع. دعوة يوسف فايتس عام 1940 لفلسطين خالية من العرب رددها بعد عقود شخصيات مثل عوفاديا يوسف إيتان، جنرال سابق، الذي شبه الفلسطينيين في عام 1983 بـ"صراصير مخدرة في زجاجة"، وهو تشبيه خبيث لاحتوائهم والقضاء عليهم. في أكتوبر 2023، فرض وزير الدفاع يوآف غالانت "حصارًا كاملاً" على غزة، معلنًا، "لا كهرباء، لا طعام، لا وقود... نحن نقاتل حيوانات بشرية." دعا وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي يدعو إلى تدمير غزة بالكامل، في عام 2023 إلى "محو غزة"، مؤيدًا التجويع والقصف. هذه التصريحات، مقترنة بأفعال مثل الحصار والقصف المتواصل، تتماشى مع تعريف الأمم المتحدة للإبادة الجماعية: أفعال متعمدة لتدمير مجموعة. مسيرة العلم في القدس، وهي حدث سنوي منذ عام 1967، تشهد آلاف القوميين الإسرائيليين المتطرفين، بما في ذلك المستوطنون، يهتفون "الموت للعرب" عبر القدس الشرقية، وهي طقوس كراهية محمية من الشرطة. في عام 2024، هاجم المشاركون في المسيرة متاجر وصحفيين فلسطينيين، دون تبعات كبيرة، مما يعمل على تطبيع المشاعر الإبادية.

الإبادة الجماعية المستمرة في غزة

غزة، سجن بمساحة 365 كيلومترًا مربعًا لمليوني شخص، تواجه رعبًا لا ينتهي. منذ أكتوبر 2023، قتلت العسكرية الإسرائيلية أكثر من 60,000 فلسطيني - 70% منهم نساء وأطفال - وفقًا لتقديرات وزارة الصحة في غزة. الحصار، الذي شدده غالانت وسموتريتش، جوع 80% من سكان غزة، مع 1.8 مليون يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد (الأمم المتحدة، 2025). مواقع المساعدات التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية، التي أُسست في عام 2025، هي مصائد موت: قُتل أكثر من 743 فلسطينيًا وأصيب 4,891، غالبًا بنيران إسرائيلية وقذائف، أثناء البحث عن الطعام. تصف منظمة العفو الدولية وأطباء بلا حدود هذه الأفعال بأنها جرائم حرب محتملة، مع تصنيف الأمم المتحدة سياسة التجويع الإسرائيلية على أنها إبادة جماعية. المستشفيات والمدارس ومخيمات اللاجئين أصبحت أنقاضًا، مع تدمير 90% من بنية غزة التحتية. الوحشية - إطلاق النار على الأطفال، دفن العائلات تحت الأنقاض، وإبادة الحشود - تعكس نية محسوبة لمحو شعب.

الخلاصة

من التعايش في القرن التاسع عشر إلى الإبادة الجماعية اليوم، قصة فلسطين هي قصة سرقة استعمارية وخيانة وقسوة لا هوادة فيها. ظلم خطة تقسيم الأمم المتحدة، التطهير العرقي في النكبة، والتهجير المستمر وعنف المستوطنين في الضفة الغربية يشكلون سلسلة من الاضطهاد. الخطاب الإبادي من فايتس إلى غالانت، الذي تضخمه هتافات "الموت للعرب"، يغذي نظامًا يزدهر على معاناة الفلسطينيين. ذبح غزة، مع أكثر من 60,000 قتيل، ليس مجرد مأساة بل جريمة ضد الإنسانية، مدعومة بالصمت العالمي. النضال الفلسطيني يتطلب ليس فقط التذكر بل العدالة.